الأهداف الاستراتيجة للمشروع الفرنسي لفصل الصحراء الجزائرية(1958-1962)

د: نورالدين عسال
جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعياس

-تمهيد

مثلث الصحراء الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية أهمية كبرى، بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي المفتوح على مجموعة من البلدان الإفريقية واحتوائها على ثروات طبيعية هامة خاصة المحروقات التي أسالت لعاب كل الدول الأوربية، ونتيجة للضربات التي تلقاها الجيش الفرنسي على يد جيش التحرير الوطني وإصرار الثورة الجزائرية على الوحدة الترابية حاول ديغول تبني مشروع خطير يتمثل في فصل الصحراء عن الشمال وإقامة هيكل جديد في هذه المنطقة من خلال دعوته إلى ما يسمى الجمهورية الصحراوية المستقلة.

مع مجيء ديغول إلى الحكم في جوان 1958 توهمت فرنسا أنها باستطاعتها أن توجه ضربة قوية للثورة الجزائرية وشعر الجنرال ديغول أنه بإمكانه القضاء على الثورة باستعمال في آن واحد أساليب عسكرية واقتصادية فشرع في تمهيد الطريق بتبني مجموعة من المشاريع الاقتصادية الضخمة[1] التي كان يريد من ورائها أن يوهم الرأي العام الفرنسي والعالمي أن الجزائر تتمتع بالأمن والسلام، وفي4 جوان 1958 خاطب ديغول فرنسي الجزائر من شرفة قصر الحكومة وأعلن عن الخطة التي سيطبقها في الصحراء: فأعلن عن قانون البترول الذي تضمن امتيازات غير مشروطة مع تخفيض هام في الضرائب[2] فلقد أدرك أنه ينبغي الحصول على مكاسب في الجزائر من خلال ربطها بفرنسا وتحقيق ما عجزت عنه المساعي العسكرية، لذا حدد للإستراتيجية الفرنسية أهدافا على المدى المتوسط والبعيد[3].

أ-المدى المتوسط

- الحفاظ على الضمان السياسي في انتظار نتائج توجه النظام في الجزائر.
- مواصلة التجارب النووية في الصحراء لمدة ثلاث سنوات على الأقل.
- إقناع الرأي العام الفرنسي بالسياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر.

ب-المدى البعيد:

- تجنب التأثير المباشر للجزائر على دول إفريقيا السوداء.
- ضمان المنتجات الصحراوية دون أن تتعرض إلى المساومات السياسية، والدفع يكون بالفرنك.
- خلق حول مناطق استغلال البترول في الصحراء مجموعة من المصالح الفرنسية وعدد من الدول الناطقة باللغة الفرنسية.
- الحفاظ على الإمكانات الإستراتيجية التي تحتاجها فرنسا للدفاع عن إفريقيا.

ولتحقيق هذه الأهداف تبنت فرنسا الاستعمارية الحلول التالية:

- بقاء المحافظين الصحراويين خارج حقل تطبيق تقرير المصير.
- الرفض القاطع للتفاوض مع الخصم حول السيادة الفرنسية على هذه المناطق.
- التأكيد على أن مشكل استغلال المحروقات في الصحراء يتجاوز الإطار الفرنسي الجزائري ولابد من حلها مع الدول المجاورة.
- تأجيل المحادثات التي ستتم مع الدول السيادية إلى غاية تقرير مصير الجزائر.
- اقتراح أثناء المفاوضات الدولية القادمة، بإيجاد مجموعة دول مهمتها ضمان استغلال الثروات الموجودة في باطن المناطق الصحراوية وتوزيع الأرباح بين سكان الصحراء والدول المجاورة[4].

كانت فكرة إبقاء وضع الصحراء تحت الحكم العسكري وفصلها عن الشمال ماثلة في ذهن ديغول ولم يؤمن بتاتا في البداية بمنح الجزائريين حقوقهم

وكان من مناصري الجزائر فرنسية وأن الصحراء هي جزء من فرنسا خاصة بعد اكتشاف البترول والغاز الطبيعي حيث قال: "البترول هو فرنسا وفرنسا وحدها إن الصحراء الجزائرية مجرد خيال قانوني ووطنية بدون أساس تاريخي"[5].

كانت الجزائر دائما تمثل أهمية خاصة في سياسة ديغول القائمة على أساس الاحتفاظ بها مهما بلغت التضحيات والتنازلات وقد أوضح هذه الأهمية في مذكراته: لقد كانت تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا، التي سبق أن غزوناها بعد أحداث طويلة... وبفضل جهد عسكري ضخم... ومع ذلك فقد تعزز كثيرا موقفنا في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر، وأقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء... وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي ساعدتنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية إذا فثمة أساليب كثيرة تحمل الشعب الفرنسي على أن يعد امتلاك الجزائر أمرا مفيدا ومستحقا"[6].

اتخذ الجنرال ديغول بعد تسلمه السلطة مباشرة العديد من الإجراءات السياسية فعيين "ميشال دوبري" في منصب الوزير الأول وأرسله إلى الجزائر لدراسة أوضاعها العامة وأوضاع الصحراء خاصة، مما دفع به إلى التصريح: أن الصحراء فرنسية وستبقى فرنسية"[7]. وفي أول خطاب له أمام الجمعية الفرنسية في سنة 1958، أبرز أهمية الصحراء بالنسبة لفرنسا وما تحققه من تطور سيعود بالمنفعة على الشعب الفرنسي حيث جاء فيه: "إذا كانت ثمة حاجة لإقناع الذين لا يقنعون إلا بالأرقام والوقائع ولا يصدقون إلا إذا رأوا بأم العين فعليهم بصحراء الجزائر، ليذهبوا بأنفسهم ويروا ما فيها كم من قوة تقصد للبترول والغاز ستؤم من الآن فصاعدا هذه الصحراء لتصارع رمالها المحرقة، فلنقبل إشراك هذه القوى في عمل كبير وواسع المدى في مقدوره أن يفتح عهدا جديدا أمام الجزائر وإفريقيا بل أمام فرنسا وأوروبا"[8]

وبعد تعيين دوبري طلب ديغول منه دراسة ملف الصحراء رفقه مستشاره" اوليفي غيشار" Olivier Guichard، وفي جويلية 1958 أجرى تعديلا في حكومته بتعيين "لويس جوكس" كاتب دولة لمكتب الوزير الأول ليختص بالقضية الجزائرية ثم قام ديغول بالعديد من الزيارات إلى الجزائر والتي وصلت إلى غاية شهر ديسمبر 1961 إلى ثماني مرات، مما يدل على الاهتمام البالغ بالجزائر حيث زار رفقة العقيد"بونيفال Bonneval" و"بيار غيوما Pierre Guillaumat"وزير القوات العسكرية، و"ريني بروي Bene brouillet" الأمين العام المكلف بالشؤون الجزائرية منطقة الحدود التونسية الجزائرية ثم انتقل إلى المراكز البترولية بحاسي مسعود وايجلي وتوقرت[9] أين صرح قائلا:"يجب أن تحتفظ الصحراء بخصائصها وتقاليدها، لابد من مشاركة الصحراويين لاستخراج البترول ولابد أن تبقى مرتبطة بهذا البلد وتطوير ليس فقط البترول بل كذلك الزراعة.الصحراء يجب أن تكون أرض اتحاد بين عالم البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا السوداء بين عالم المحيط الأطلسي والنيل إلى البحر الأحمر.إن فرنسا في حاجة إلى تضافر جهود الكل، ولاسيما جهود الصحراويين"[10] ويبد وأن الجنرال ديغول أثناء تنقله وجد معجزة الصحراء وأن فرنسا قد عثرت على مصيرها هناك، وأن الشعب الفرنسي سيحقق بفضل الصحراء دورا تاريخيا هاما على المستوى العالمي.

عملت الحكومة الفرنسية في عهد الجمهورية الخامسة إلى جعل المنطقة الصحراوية منطقة مستقلة متحدة مع 'جمهورية الفرنسية ولتحقيق هذا الهدف عرضت المشروع على كل من موريتانيا والنيجر، والتشاد وبعد المصادقة على دستور أكتوبر 1958 الذي بدل مصطلح المجموعة إلى الإتحاد الفرنسي جاءت أمرية 04 فيفري 1959 التي فرضت على كل الدول العض وفي المجموعة والمجاورة للصحراء علىا أن توقع معاهدة مع الحكومة الفرنسية لتثبيت عضويتهم في المنطقة المشتركة للأقاليم الصحراوية وبالفعل وقعت على اتفاقيتين الأولى مع النيجر في 8 ماي و1959، والثانية مع التشاد في 03 أوت 1959، بينما رفضت موريتانيا الانضمام إلى هذه المنظمة[11]، وكان هدف

فرنسا من وراء هذه السياسة عزل الصحراء تاريخيا على أساس أنها عامل توحيد بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء، وإحكام سيطرتها على ثروات الصحراء البترولية والغازية وبلقنة إفريقيا الفرنسية، ثم جاء مرسوم 21 مارس 1959 الذي سمح بإمكانية الانضمام إلى المنطقة المشتركة للأقاليم الصحراوية لدول الشمال الإفريقي غير عضوة في الرابطة كالمغرب الأقصى وتونس وليبيا، وقبل أسبوع من افتتاح الدورة العادية لهيئة الأمم المتحدة أي في 23 سبتمبر 1957 صادقت حكومة "بورجيس مينوري" على مشروع قانون الإطار حول الجزائر وعرف هذا القانون بقانون "لانيالlaniel " صاحب فكرة المشروع.

نص هذا المشروع أن العملات الثلاثة الشمالية تجمع في أقاليم مستقلة لها مجلسها الخاص وحكومتها الخاصة منتخبة في قسم واحد، لكنه اصطدم بفرض اتحادية رؤساء البلديات الجزائرية وكذلك المستوطنين واليمين الفرنسي بسبب توحيد قسم الانتخاب، وبعد تولي "فليكس لاغيار Felix Gaillard" رئاسة الحكومة الذي حاول تعديل قانون "لانيال"، بحيث صدر قانون 4 فيفري 1958 حول تنظيم الجزائر ونص على تقسيمها إلى خمسة أقاليم تتمتع بحرية سياسة محددة، هذا القانون لم يشر إلى منطقة الصحراء[12]، ففكرة التعاون مع الدول المجاورة ظهرت في سنة 1956 عندما طالب المغرب وتونس بأجزاء في الصحراء الجزائرية بعدما لوحت فرنسا للحكومة المغربية إذا كانت مهتمة بسيادة مشتركة على الصحراء فرد السلطان المغربي: "إن اهتمام المغرب بالصحراء سيكون في اليوم الذي يعود فيه الأمن والسلم"[13].

تبنت الحكومة الفرنسية عدة حجج سياسية التي دافع عنها العسكريون الفرنسيون لفصل الصحراء وذلك بضرورة تجند الغرب وراء فرنسا في حربها من أجل الاحتفاظ بالصحراء، وذلك بالنظر لأن الغرب قد خسر آسيا، لكن بقيت إفريقيا والجزائر أو صحراء الجزائر التي هي مفتاح إفريقيا فيجب أن تحتفظ بها فرنسا بأي ثمن، كما أن حركة التحرر قائمة على فكرة لا يمكن

القدح في عدالتها، وهي حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكن الصحراء أرض خلاء بلا سكان فلا يمكن أن يطبق عليها هذا الحق، على أن استغلال الفرنسيين للصحراء لا يمنع إشراك الأفارقة في استثمار ثرواتها، وبذلك يظهر أن فرنسا تريد أن تقنع الأفارقة بشيء من الترغيب (الرشوة) للتخلي عن مساندة الثورة الجزائرية[14].

ولتحقيق هذا البرنامج اعتمد الاستعمار الفرنسي على حجة حاسمة في الدفاع عن المنطقة لإقناع الرأي العام الدولي بها، وهي خل والصحراء من، وبما أن التضامن الإفريقي يهدد بإحباط هذه المحاولة فكر ديغول في جعل ثروات الصحراء "سنارة" لاقتناص البلاد المجاورة للجزائر وترغيبها في مساندة الموقف الفرنسي، وإذا لم ينجح الاستعمار في هذه المحاولة فقد أعد مشروعا آخر وما يسمى بـ"جمهورية التوارق"، حيث صرح الجنرال كليمون Clement: إنه من العدل والمنطقي إنشاء جمهورية التوارق المستقلة[15]، ويتضمن جمع سكان صحراء الجزائر وضمهم إلى بعض من سكان النيجر والتشاد ومالي لتشكيل هذه الجمهورية المزعومة، وكخطوة أولى في سبيل تحقيق هذا الهدف، قامت السلطات الفرنسية بعقد اجتماع بين بعض ممثلي هؤلاء السكان والحاج باي أخموك في نزل "تينهينات" بتمنراست، ودام هذا اللقاء سبعة أيام عرضت عليه فرنسا فكرة تنصيبه سلطانا على التوارق في دولة إسلامية، غير أن الحاج رفض المشروع بقوله "أنا جزائري ينالني ما ينال باقي الجزائريين"[16] وحددت فرنسا نفس المسعى فأرسلت طائرة لاستقدام الحاج باي أخموك إلى باريس واستجاب للدعوة في 24 جويلية 1961 وسافر إلى باريس وأبلغه مطالب الرئيس الفرنسي، فكان رده "ربما قد لا أطلب استقلال الجزائر لكن الذي أطلبه هـ وعدم الاستقلال عن الجزائر"[17]، كما سعت فرنسا إلى تكوين جمهورية منهم تكون خاضعة لفرنسا وعن طريق هذه الجمهورية يستطيع الاستعمار أن يحتفظ بموارد الصحراء*.

هذه الخطط الاستعمارية تؤكدها بعض الترتيبات التي اتخذت الحكومة الفرنسية بشأن الجزائر منها القانون البترولي الصحراوي، وفي نفس الوقت

رفضها استغلال الغاز الطبيعي لخلق صناعة الصلب بالجزائر، لأن ضآلة ثمن الغاز الجزائري تؤدي إلى إنتاج الصلب لا تبلغ تكاليفه تكاليف إنتاج الصلب في البلاد الغربية مما سيوجه ضربة قاسمة للأسعار العالمية التي تحتكرها الشركات الرأسمالية، لذا قررت فرنسا نقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا[18].

إدعى ديغول أن احتفاظ فرنسا بالصحراء وفصلها عن شمال الجزائر سيوقف الأطماع التي أخذت تراود رؤساء الدول المغاربية والإفريقية المجاورة للجزائر، مثلما طالب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة "أثناء زيارته لباريس في 27 فيفري 1961 للتباحث حول موضوع الحدود، لكن ديغول رفض مؤكدا على أنه ليس بوسعه أن يسلم الصحراء للجزائريين فكيف يسلم أجزاء منها إلى غيرهم[19]، وإن أقدم على هذا الأمر فإنه سيحرك بذلك مطامع المغرب في كولومب بشار وتندوف، إضافة إلى أطماع موريتانيا والنيجر والتشاد وليبيا، وقد أكد ديغول في مذكراته قائلا: "يجب أن تظل فرنسا متمتعة حاليا بالأموال الضخمة التي وظفتها لاستكشاف نفط الصحراء، واستثماره ونقله، وأن تضمن بالنسبة للمستقبل أفضلية خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة، ويجب أن تستمر كما كان مقررا في سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرناها في الصحراء، والتي تنطوي على أهمية بالغة الأمر الذي يقتضي استبقاء جهازنا العسكري والفني"[20].

كما اتخذت الحكومة الفرنسية بعض الإجراءات التي في اعتقادها سيكون تأثير فعال على ربط سكان الصحراء بفرنسا، منها إعلان الصحراء منطقة جمركية حرة، وخفض أسعار المواد الأساسية بشكل معتبر مقارنة بأسعار الشمال، وروجت كذلك لفكرة وبناء على القرار الصادر في جوان 1961 بتوزيع عائدات البترول60% لفائدة المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية، و15% لفائدة الصندوق الصحراوي للتضامن و25 % لفائدة صندوق التجهيز لتطوير الجزائر، ولتحقيق هذه الفكرة في الأوساط السكانية الصحراوية أنشأت الإدارة الاستعمارية سلسلة من المحطات الإذاعية في كل من

الأغواط، غرداية، ثوقرت[21]، وفي هذا الإطار أكد "ماكس لوجون "بضرورة الاهتمام بهذه المناطق قائلا: "إن مشروع الصحراء يقضي تسخير الوسائل المالية والتقنية والصناعية الهائلة، فه ويستقطب الرأي العام الذي ينظر بإعجاب إلى روادنا، ويأمل في تلبية حاجات الأمة من الطاقة...فعلى الجمهورية أن تسعى جاهدة حتى يستفيد من استغلال موارد الصحراء البترولية والمنجمية الهائلة الصحراويين أولا ثم سكان إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء"[22]، ثم قام الجنرال ديغول بالاتصال مع عدد من رؤساء الدول الأوروبية، وسيرت الوفود إلى مختلف أنحاء العالم، من أجل إقناع الرأي العام العالمي بالرسالة الحضارية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر وبمسألة شغور الصحراء التي اكتشفتها فرنسا، وهي بحر شاسع تقع على سواحله مجموعة من البلدان من جملتها الجزائر على حد تعبير الجنرال ديغول الذي كان قد صرح بذلك للصحافيين أثناء الندوة التي عقدها في 23 أكتوبر 1958[23].

وبعد عام من تسلم ديغول السلطة الذي حاول القضاء على الثورة الجزائرية مستخدما أساليب عسكرية واقتصادية واجتماعية، لكن تأكد من أن تحقيق هذا الهدف يبقى بعيد المنال بفضل إصرار الشعب الجزائري على حقوقه المشروعة، لينتقل إلى خطوة أكثر خطورة من مخططاته السابقة لأنها كانت تهدف إلى تقسيم الجزائر على أسس عرقية ففي 16 سبتمبر 1959 ألقى الجنرال ديغول خطابا أعلن فيه عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ورد فيه: باسم فرنسا وباسم الجمهورية وبموجب السلطات التي يخولها لي الدستور في استشارة المواطنين... أتعهد بطلب من الجهة الجزائريين في المحافظات الأثنى عشر، أن يعبروا مما يريدونه بصفة نهائية ومن جهة أخرى إلى كل الفرنسيين أن يوافقوا على هذا الاختيار[24].

من المسلمات الحالية للسياسة الفرنسية على أن تقرير المصير غير مطروح في الصحراء، وهذا ما حدده الدستور فيما يخص الصحراء، وأن الاستفتاء المزمع إجراؤه في الجزائر بعد عودة السلم لن يتوسع للصحراء، ومع أخذ

بعين الاعتبار الروابط التاريخية حتى سنة 1957 فإن العملات الفرنسية بالصحراء كانت جزءا لا يتجزأ من الجزائر، فالإقليمين يتمتعان بحدود واسعة ومشتركة وروابط اقتصادية، والقانون الذي سيختاره الجزائريون لن يكون له صدى مباشر على مصير الصحراويين ومن المؤكد أن مصالح وآمال سكان الجزائر والصحراء والحاجات السياسية للميتربول مختلفة وفي بعض الأحيان متناقضة، فالجزائريون يعتقدون أن إصلاح سنة 1957 الذي أجرى كان ضدهم، وبما أن موريتانيا ومالي والنيجر والتشاد قد احتفظوا بسيادتهم على صحرائهم بينما بقيت الجزائر عكس ذلك، وحسب التقرير الفرنسي دائما فإن سكان العاملتين الصحراويتين يرون أنهم لن يصبحوا الجزء الأفقر من لجزائر، فمصيرهم قد تغير (حرية سياسية، تجهيز قاعدي، تطور اقتصادي) وهذا التغيير ارتبط بتبدل القانون في سنة 1957 [25]

بالنسبة لفرنسا فإن الصحراء تمثل إمكانية تغيير عميق في توازن الميزان التجاري لمنطقة الفرنك والوصول إلى استقلالية التزود بالطاقة، وهذا في إطار السيادة نظام الصحراء الذي يسمح بربط مباشر مع فرنسا، وفي هذا الوضع المتناقض فإن على فرنسا تجنب تطور سريع في الصحراء ولابد من الانتظار لتحديد قانونها، وأصبحت بعض الإصلاحات تشكل خطرا على فرنسا، مما أدى إلى ظهور مشكلة تنظيمية، فالقانون الحالي لا يطرح مشاكل خطيرة، لكن هل ستبقى الصحراء تدار من باريس، فإذا كانت العاملات الجزائرية مثل الميتروبول مرتبطة بوزير الداخلية فإنه من الأجدر تطبيق نفس النظام على العماليتين الصحراويتين، أما قانون عاملات ما وراء البحار والذي يبرره البعد والوضعية الخاصة للعمالتين بسلطة المجلس العام للساورة على مجلس وهران أو الغرفة التجارية بالأغواط أو الجزائر العاصمة[26]، أما تطبيق القانون الصحراوي في نفس الوقت على العماليتين والاعتراف بوحدة الصحراء سيكون من الصعب أن تتوافق مع فرنسية الجزائر، أو إنشاء دولة مستقلة حتى وإن كانت مرتبطة بفرنسا بمجموعة من الاتفاقيات، ستجعل المعادلة خاطئة التي تعبر عن الفرنسة من دانكارك

إلى تمنراست، فحل الفرنسة يتطابق تماما مع التثمين الاقتصادي لكل دولة لجزئها الصحراوي وهذا بإبقاء النظام الحالي أو وضعها تحت تنظيم مستقل، لكن بامتيازات لصالح الجمهورية الفرنسية التي تكون طرفا أساسيا على الأقاليم الصحراوية التي تحتوي على ثروات هامة.

بالنسبة للحل الدولي الذي يشرف عليه الغرب أ وأوروبا فلن يحقق أي نجاح كذلك تدخل الشرق أو هيئة الأمم المتحدة لفرنسة الجزائر، وقانون الصحراء في إطار الهيئات الفرنسية يمثل الحد الأدنى من المشاكل على المستوى الاستراتيجي، لكن لن يتحقق إلا بالتوقيع على اتفاقات مع الدول المجاورة المستقلة خاصة مع النيجر والتشاد، وهذه عبارة عن نظريات مختلفة تتعلق بمصير الجزائر ليصل ديغول في النهاية إلى فكرة تقرير المصير، فهذا المشروع كان يعني بالنسبة للمفهوم الديغولي فرض خيار بين أمرين، إما بقاء الجزائر فرنسية أو تقسيمها، ويؤكد هذا المفهوم استبعاد الصحراء من الاستفتاء، بحيث أن الجزائر كانت آنذاك مقسمة إلى خمسة عشرة محافظة من بينها اثنتان تشملان المناطق الصحراوية، وبالتالي اقتطاع المناطق الجنوبية لتظل فرنسية في حالة تصويت الجزائريين بوصفهم أفراد ضد الإدماج وذلك وفق ثلاثة أصناف:

- تظل الصحراء فرنسية لأن الاستفتاء لا يشملها.
- الاحتفاظ بالموانئ من أجل وضمان شحن البترول.
- الاحتفاظ بالمناطق الآهلة بالسكان الأوروبيين الذين سوف يختارون أن يبقوا فرنسيين مادام السؤال سوف يطرح على سكان الجزائر كأفراد[27]

أما الاحتمال الثالث ه والحكم الذاتي للجزائريين بالاتحاد مع فرنسا مع بقاء الميادين الاقتصادية والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية تابعة لفرنسا.

وبذلك فإن فكرة تقرير المصير لم تكن محاولة لفرنسا التظاهر بتخيير الجزائريين بين ثلاث حالات حالة الاندماج الكامل مع فرنسا وحالة تكوين نوع من الفيدرالية، وحالة الانفصال، مع العلم أن ديغول أعلن أن بترول الصحراء سيظل بيد فرنسا مهما كان الاختيار وأنه سيمر بالأراضي المناسبة.

مهما كانت هذه الأراضي التي اختارت الانفصال عن فرنسا، فهذا المشروع ليس في الحقيقة سوى تقريرا مشروطا، وفيه تجزئة للشعب الجزائريوفي نفس الوقت للتراب الجزائري، حيث جاء في مذكراته:"أن موقفنا تجاه قضية الصحراء، إنما هـ وذلك الذي يضمن مصالحنا، ويأخذ الواقع بعين الاعتبار...أما مصالحنا فتتمثل في الآتي: حرية استغلال البترول والغاز اللذين اكتشفناهما، وحرية التصرف في المطارات والطرقات"[28]، وبالتالي فإن هذا التصريح لم يكن سوى منح سيادة جزئية لجزائر مقسمة إلى عدة أقاليم على أساس عرقي، عربي، فرنسي، قبائلي، ميزابي، وكان هدف تقسيم الجزائر قد سجل في قانون الإطار"لانيال" في 4 فيفري 1957 وأجل بعد أحداث 13 ماي، وهذا القانون ماهو إلا امتدادا لقانون"هارسان HARSANT" لتقسيم الجزائر والذي عرض على البرلمان الفرنسي في 28 ديسمبر 1957[29]، وبذلك فإن إستراتيجية ديغول في إطار تقرير المصير نصت على فصل الصحراء عن الجزائر، وضمان الوجود العسكري بها لحماية مصالح فرنسا الاقتصادية والاجتماعية، واعتقد أنه بعد استقلال الكثير من الدول الإفريقية، فإن هذا التقسيم يمكن أن يؤدي إلى تفتيت وحدة الشعب الجزائري.

أكد مشروع تقرير المصير أن فرنسا لن تتردد في اعتبار الصحراء أرضا فرنسية، خاصة بعدما تأكدت بأن الثورة الجزائرية لن تقبل أنصاف الحلول ومهادنة الاستعمار، وفي هذا الصدد كتبت جريدة المجلة الإخبارية العسكرية الفرنسية:"فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة نظرا لاتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم، نظرا لأهمية مشكل الصواريخ الخاصة من جهة وإلى مدى ارتباط هذا المشكل بميزان التجارب" [30]، كما كتبت جريدة البرلمان الفرنسي: "إذا سلمنا الصحراء لجبهة التحرير الوطني فهذا يعني التسليم غير المباشر لسلطات الجزائر المستقلة مصير امتدادنا الإقتصادي، وسلامنا الاجتماعي وبتحصلها عن الصحراء ستكون فرنسا محكوما عليه بالإعدام، وينتهي حتى إيمانها بنفسها"[31].

لقد أكدت فرنسا مرارا على ضرورة إبعاد هذا المشكل عن تقرير المصير، لذا يجب معالجته منفصلا في وقت لاحق ففي الوقت الحالي لن تعترف فرنسا بأي سيادة سياسية ما عدا الفرنسية من جهة ومن جهة أخرى معالجة شكل الصحراء مع لا تهم فقط الجزائر فهناك مطالب تونسية ومغربية التي كانت واضحة ولا يمكن لفرنسا أن تتقاضى عنها، فحينما رسمت فرنسا حدود العماليتين الصحراويتين والتي أملتها الظروف دون مراعاة مصالح الدول المجاورة، وبالتالي لا يمكن أن تسمح لدولة واحدة بحل المشكل[32]، لكن فرنسا ستجد نفسها أمام مشكل جديد، فالدول المجاورة الأساسية (تونس، المغرب مالي) هي أقرب إلى التفاهم مع جبهة التحرير الوطني، وهذا لا يعني أنها تنازلت عن مطالبها لكن ستعترف بحق الجزائر في المطالبة من فرنسا بالمحافظتين الصحراويتين، وهذه المناورة ستؤدي لا محالة إلى إفشال الموقف الفرنسي وبالتالي لن نستطيع التحجج برفضها حق الجزائر، وإذا نجحت هذه المناورة كيف سيكون موقف فرنسا؟.

في الحالة الأولى من الممكن أن يكون هناك اتفاقا بين الدول المجاورة وجبهة التحرير الوطني حول تقسيم المحافظتين، وفي هذه الحالة فإن فرنسا سترفض جملة وتفصيلا هذا الاتفاق فليس لأحد الحق على أرض لا يمتلكها فمبادئ الحقوق الدولية حسبها تؤكد على حق فرنسا بالبقاء والدفاع بقوة السلاح عن أراضيها، غير أن هذه الفرضية لن تكون أقل سوء لأنه غاب عن جبهة التحرير الوطني أن الوصول إلى تقسيم إقليمي يتطلب وقتا طويلا، ثم أنها في حاجة أثناء المفاوضات إلى حجم الدول المجاورة، وبالتالي فهي في موقف ضعيف تجاههم، بينما الدول المجاورة لا يمكن أن تفكر في التقسيم في الوقت الحالي في غياب فرنسا، مما يمثل الطريق الأقل أمانا وعلى الأقل الأطول للحصول على مطالبهم[33]، وفي هذه الحالة ونظرا لهذه الأسباب فإن الدول المجاورة لا تعارض السيادة الجزائرية على الصحراء، والجزائر ستبحث معهم عن حل لهذا المطالب بعد نقل السيادة الفرنسية إلى الجزائر، لذا فإن فرنسا سترد على مطالب الدول المجاورة وفق ثلاثة عناصر[34]:

أولا: رأت فرنسا أن موقف جبهة التحرير الوطني ه ومناورة ذكية لكنها لا يمكن أن تخفي مطالب الدول المجاورة.

ثانيا: فرنسا هي الوحيدة التي لها الحق إعطاء الحل لهذه المطالب، هي السيد الوحيد على المحافظتين الصحراويتين والوحيدة التي اكتشفت البترول والغاز وهي مستعدة للتنازل عن سيادتها وثرواتها لصالح الدول المجاورة، لكنها لن تسمح للغير القيام بهذه المهمة أ وأبعادها عن المناقشات التي تفضي إلى تقسيم الأراضي والثروات التي هي ملك لفرنسا.

ثالثا: فإن الإجراءات التي تضطلع إلى جبهة التحرير الوطني بالاتفاق مع الدول المجاورة سيؤدي إلى صراعات التي بإمكان أن تسبب في مشاكل على المستوى الدولي، وهي ليست مستبعدة بفصل الصحراء، بينما ستشعر الدول المجاورة بأنها خدعت وكرد فعل على ذلك ستلجأ هذه الدول إلى استعمال القوة للحصول على مطالبها، وهذا ما تريد فرنسا تجنبه قبل مغادرتها الصحراء.

لذا فإن فرنسا تؤكد على أنها ترفض معالجة مشكلة الصحراء بعيدا عنها، وعلى جبهة التحرير أن تفهم أنه من مصلحتها أن تشارك فرنسا في المفاوضات مع الدول المجاورة وتكون بمثابة حكم بين الطرفين وفي حالة الوصول إلى هذه النقطة بإمكان فرنسا اقتراح الحل التالي:

تقترح على ممثلي الطرفين عقد اجتماع لمناقشة مسألة الصحراء وينعقد هذا والاجتماع وفق الشروط التالية[35]:

- ينعقد الاجتماع قبل التصويت على تقرير المصير
- يشارك في الاجتماع كل من الدول المجاورة وممثلي الجزائر الذين سيكونون من ضمن أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة
- لهذا الاجتماع كامل الصلاحيات في كل عناصر المشكل ويناقش ليس فقط تثمين ثروات باطن الصحراء وتوزيعها، بل مشكل السيادة السياسية التي ستكون قاعدة التقسيم المحتملة.
- تخضع اقتراحات الاجتماع للتوقيع من طرف سكان الصحراء اجراء الاستفتاء المستقل عن تقرير المصير وتجري في نفس الوقت.

أثارت السياسة الفرنسية المتعلقة بتقسيم الجزائر موجة من الانتقادات داخل مجلس الشيوخ الفرنسي بحضور"ميشال دريري" و"لويس جوكس" حيث بذات النقاشات بتدخل "فرانسوا ميتران" الذي تكلم باسم مجموعة اليسار الديمقراطي معربا على أن سياسة الحكومة الفرنسية كانت محل انتقادات واسعة من اليسار إلى اليمين اللذين نددا بأغلبية ساحقة بفكرة التقسيم حيث قال غاستون دوفيري Gaston defferre الناطق الرسمي باسم المجموعة الاشتراكية والذي كان أول من صعد إلى المنصة: " الجزائر حسب رئيس الجمهورية ستكون مستقلة وذات سيادة وبإمكان الصحراء أن تخرج عن السيادة الفرنسية ونريد أن نعرف ما هي طبيعة العلاقات بين فرنسا والجزائر المستقلة كيف سيكون مصير مواطنينا والآلاف من المسلمين الذين وثقوا فينا هذا ه والمشكل المؤلم الذي لم نجد له حلا [36] ثم تكلم فرنسوا ميتران قائلا: "مرت 131 سنة على سقوط الجزائر العاصمة وقبل ذلك بثلاثة أسابيع أنزل أسطول الأميرال "دوبري" 35 ألف رجل للجنرال دوبورمون دولة واحدة عارضت أنها انجلترا فرد بولنياك على الحكومة البريطانية:من أجل السيطرة على الجزائر العاصمة لم أبالي إلا لمصلحة فرنسا وللحفاظ عليها أو إرجاعها لن استشير إلا مصالحها، اليوم من الصدفة يطرح نفس الخيار على الوزير الأول "[37].

وفي 30 جويلية 1961 استقبل الوزير الأول "ميشال دربري" بنزل ماتينيون Matgnon وفد من البرلمانيين الذي يترأسه شميثلان Schmittlein ويتكون من ماركي Marcais وبيج وPigeot، ورونوسي Renucci وبورتالن وPortalono ممثل الجزائر والصحراء وبودي Boudet وروش والذاك Rochet Waldack وفيل دي وVille Dieu وقد عبر هؤلاء عن رفضهم القاطع للسياسة الحكومية الخاصة بتقسيم الجزائر[38] وفي ظل هذه الانتقاذات اللاذعة من قبل الكثير من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي وأوروبي والجزائر، حاولت الدوائر الرسمية نفي ما ورد في هذا الشأن، فخلال الاجتماع الوزاري بقصر الاليزيه أكد تيرينوار Terrenoire وزير الإعلام لوسائل الإعلام والرأي العام الفرنسي بأن

الحكومةلم تستعمل مصطلح التقسيم فيما يخص الجزائر حيث أكد أن كلمة التقسيم لم يعلن عنها بطريقة رسمية فالجنرال ديغول تكلم عن التجميع في حالة فشل المفاوضات وأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تقوم حاليا بمظاهرات ضد التقسيم بينما لم نتطرق إلى هذه المسألة "[38].

إن هذا التلويح لوزير الإعلام لم يكن إلا لإفراغ المظاهرات التي أعلنت عنها الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية من محتواها والتي جاءت كرد فعل على سياسة التقسيم التي لوحت بها فرنسا ونفي هذا الوزير المحاولات الفرنسية لتقسيم الجزائر، ويؤكد أنه إما كان بعيدا عن الأحداث أ ومناورة لإخماد الانتقاذات لأن الجنرال ديغول قد استعمل كلمة التقسيم أمام البرلمان والصحفيين في 27 جوان بقصر الاليزيه وأعلن عنها"ميشال دريري"في 28 منه في بيان للحكومة بالبرلمان، فالإعلان استقلال الصحراء لم يبق مجرد خطاب سياسي موجه للجبهة الفرنسية الداخلية ودغدغة عواطف الكولون في سياق الجزائر الفرنسية، وإنما بدأ ديغول فعليا في محاولاته لتكريس التقسيم والفصل، وقد عمدت فرنسا إلى إرسال"جاك سوستيل" في زيارة إلى منطقة الميزاب في 12 جوان 1959 لتفقد أوضاع الصحراء بعد التغيرات الإدارية التي عرفتها، وقابل أوليفي غيشار Olivier guichard بعض الشخصيات التي تتمتع بالنفوذ في الأوساط الشعبية، وسبقت لها مواقف في قضايا الصحراء كالشيخ بيوض، وانعقد الاجتماع بمكتب رئيس الذائرة العسكرية ببلدية غرداية الكولونيل كلان كلاش klane klech وبحضور رئيس بلدية غرداية حيث خاطب" فيشار" الشيخ بيوض: " أنني مبعوث من قبل الجمهورية للمفاوضة معك في شأن مستقبل الصحراء واستقلالها. .. فهي تملك الموارد الضخمة من الغاز والبترول وهي متاخمة لموريتانيا المستقلة"[39]، وأعرب له عن استعداده فرنسا لتقديم العون اللازم لتجهيز الدولة، وبعدها قام "ميشال دوبري" رفقة الكولونيل علي مراد بزيارة الأغواط في شهر أكتوبر 1959 وعقد اجتماعا في بلدية غرداية حضره نائب ميزاب السبع وحاول الوفد عبثا إقناعهم يقبول فكرة فصل الصحراء عن الجزائر[40].

ومن أجل كسب ود سكان الصحراء واستقطابهم، سخر الاستعمار الفرنسي أحد الشخصيات لخدمة أغراض والمسمى"حمزة بوبكر" المعروف باتصالاته بالأوساط المالية وقد أجرى محادثات طويلة مع رئيس الحكومة الفرنسية "ميشال دربري" حول الصحراء، ويرجع نشاطه إلى سنة 1959 عندما وضعت بعض الأوساط الفرنسية مشروعا لبتر الجنوب تحت اسم"الجمهورية الصحراوية المستقلة"وهو مشروع أقيم على نفس الأساس الذي أقام عليه الإستعمار البلجيكي مشروعه الذي أدى إلى انفصال كاطنجا"[41].

اجتمع حمزة بوبكر ببعض الشخصيات الصحراوية للمرة الأولى في بلدة الاغواط وأخرى أثناء مأدبة غذاء في"سانت أوجين" St Augene (بولوغين حاليا بضواحي الجزائر العاصمة)، لكن الشخصيات الصحراوية رغم كل ما بذله حمزة بوبكر من تقديم الوعود والوعيد رفضت المشروع وعارضت كل محاولة لتجزئة الجزائر فما كان منه إلا أن ألقى القبض على أحد رؤساء الزاوية التيجانية، وطلب من الحكومة الفرنسية تعينه مباشرة لترسيم فكرة عزل الصحراء بواسطة القوة واستجابت الحكومة لهذا الطلب فقام رئيس الوزراء دوبري ميشال بزيارة للصحراء ثم زيارة أخرى قام بها أوليفي غيشار لكن كل هذه المحاولات باءت كلها بالفشل[42].

وفي خريف 1960 انعقدت دورة المجلس العمالي في ورقلة وخلال الأشغال أعلن رئيس المجلس حمزة بوبكر أن جلسة المساء ستكون مغلقة، فاجتمع النواب المسلمون والفرنسيون وافتتح الجلسة رئيس المجلس وكشف عن لقائه بديغول حول الصحراء، ثم طلب رأي النواب فحسم الشيخ بيوض الموقف وذكر الرئيس والنواب بصلاحيات المجلس العمالي التي تقتصر على المسائل الإقتصادية والمالية وأن ليس من حق المجلس الخوض باسم الأمة في أمر أساسي هام وخطير قائلا: "إن فرنسا لم تكن تستشيرنا في هذه البلاد، فلم تستشرنا يوم قطعت الصحراء وجعلت لها نظام التراب الجنوبي؟، ولم تستشرنا يوم فصلت أجزاء عن الشمال سمتها أحواز؟، فهي تعمل وتفصل وتتحكم كما تريد، بل أكثر من هذا كنا نطلب أشياء من حقنا ونرفع أصواتنا

بها، فلا تسمعنا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي، لا أنت أيها الرئيس، ولا أنا ولا أحد من النواب يملك أكثر من بطاقة استفتاء يلقمها في الصندوق"[43]، لكن حمزة بوبكر وبعض الأوساط الفرنسية وعلى الرغم من فشلهم، إلا أنهم لم ييأسوا فعادوا مرة أخرى إلى تنظيم اجتماع جديد بـ 54 شخصية من أعيان الصحراء في أفريل 1961 مع فارق واحد هذه المرة هو أن حمزة بوبكر اضطر لجمع هذه الشخصيات الاستعانة بالشرطة الفرنسية، كي يجبرها على الحضور، وتم الاجتماع في بيت والي واحات بورقلة إلا أنه انتهى بالفشل.[44]

وبعد إصدار ديغول قراره بفصل الصحراء وربطها بفرنسا في 7 جوان 1960، قام عامل ورقلة ونوابه والمسئولون العسكريون بحمل نواب المجلس العمالي وشيوخ البلديات على إرسال برقيات شكر وامتنان للجنرال، فأرسلت فعلا من بعض الجهات، أما في ميزاب فإن نائب العامل حاول بكل جهده حمل شيوخ البلديات على ذلك، لكنهم امتنعوا فاستدعاهم العامل إلى ورقلة ولم يتم اللقاء متحججين بقيام مظاهرات ديسمبر 1960.

بعد هذا الفشل فكر الاستعمار الفرنسي في استعمال وسيلة أخرى هي وسيلة الضغط المالي على كل التجار الصحراويين المستقرين في الشمال وتولى الإشراف على العملية مدير بنك الجزائر وه وصديق شخصي للجنرال"شال"، وتمثلت العملية في تهديد التجار بالإفلاس ومن بين أعوان مدير بنك الجزائر في هذه العملية يوجد المسمى"طوبيا TOUBIAN"من البنك الشعبي والمحامي"غازون GAZON"، وصدرت الأوامر للمحاكم بالحكم بإفلاس التجار الصحراويين المستقرين بالشمال، وعلى الأخص أبناء وادي ميزاب، وفي نفس الوقت كانت البنوك ترفض تغطية مصاريفهم ومنحهم التسهيلات المادية، وطالبتهم بتسديد ديونهم، ثم تأتي المرحلة الثانية من العملية تمثلت في تحطيم محلات التجار بقنابل البلاستيك حيث تم تدمير أكثر من تسعين (90) متجرا من متاجر الصحراويين بالعاصمة[45]، أما في الجنوب فقد عمدت سلطة الاحتلال إلى القمع المباشر من خلال نقل أكثر من 1500 عامل من العمال البتروليين في ورقلة إلى المحتشدات الموجودة في الشمال، وفي 5

سبتمبر من سنة 1961 انتهجت فرنسا أسلوبا آخر، حيث وجهت مجموعة من الجنود الحركة إلى مسجد ورقلة فداسوا حرمته ومزقوا المصاحف[46]، وفي تصريح للحكومة الفرنسية في 28 جوان 1961 ورد فيه "في حالة رفض الجزائريين المشاركة مع فرنسا، فإنها مثلما أعلن الجنرال ديغول منذ سبتمبر 1959، ستتولى الإجراءات الضرورية لضمان تجميع وأمن كل الذين يعتبرون أبناءها"[47]، وفي5 جويلية 1961 ناقش مجلس الشيوخ الفرنسي تصريح الحكومة حيث تحدث "فرانسوا ميتران" عن قضية التجميع والتجزئة بقوله: "التجزئة يمكن أن تكون حلا، أقول هذا بشتى من الحسرة"[48].

ثم قام "حمزة بوبكر" مصحوبا بـ"ماكس لوجون" والوالي السابق "باليو Paylot"، والمحامي "بياجي" بالتوجه إلى النيجر، وحاول أن يتحدث بوصفه ممثلا لسكان الصحراء مع رئيس النيجر"حماني ديوري" طالبا منه تأييد مشروع "الجمهورية الصحراوية المستقلة" لكن هذا الأخير عبر عن رفضه القاطع لهذا المشروع قائلا: "لن أعين على خلق كاطنجا صحراوية"[49].

وعاد"حمزة بوبكر" يحمل إلى الحكومة الفرنسية أنباء عن خيبة المسعى الجديد، بينما تكفل "بياجي" و"باليو" بإبلاغ منظمة الجيش السري OAS في الجزائر وباريس وهكذا فإن موقف النيجر يؤكد أن الدول الإفريقية قد استوعبت أن فرنسا تريد استخدامها ضد الجزائر وضرب فكرة التضامن الإفريقي وتجسيد فكرة فصل الصحراء عن الجزائر، وبفضل رد الفعل الجزائر الداخلي والخارجي لجبهة وجيش التحرير الوطنين وتمسك الجزائريين بالوحدة الترابية مما دفع بالجنرال ديغول إلى التخلي عن فكرة التقسيم والتجزئة، والاعتراف بأن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، حيث أعلن في ندوة صحفية في 5 سبتمبر 1961 بقوله: "بل لا يوجد أي جزائري ذلك الذي لا يفكر بأن الصحراء يجب أن تكون جزء من الجزائر"[50]، وهذا الموقف الجديد للجنرال ديغول دفع برئيس الحكومة الفرنسية"ميشال دوبري" إلى تقديم استقالته تعبيرا عن رفضه لهذا التصريح.

-خاتمة

بعدما تأكدت فرنسا الاستعمارية من استحالة إلحاق الهزيمة العسكرية بجيش التحرير الوطني بدأت في استخدام مخططات جديدة بفصل الصحراء عن الجزائر وحاولت توريط البلدان المجاورة بإتباع سياسة الترهيب تارة وسياسة الترغيب تارة أخرى بهدف إيجاد كيان سياسي جديد المتمثل في الجمهورية الصحراوية المستقلة، إلا أن كل الدول المعنية أدركت خطورة النوايا الفرنسية فأعلنت عن رفضها المطلق ومؤكدة على الوحدة الترابية للجزائر مما شكل ضربة موجعة لفرنسا الأمر الذي دفعها إلى الاعتراف بهده الحقيقة.

-الهوامش:

1- مطمر (محمد العيد)، العقيد شعباني، جوانب من الثورة التحريرية الكبرى، دار الهدى، الجزائر، ص112

2-ANOM. FM. 81F. Boite N° 149, Proposition tactique au sujet du Sahara.

3- Ibid.

4- Courrière (Yves), La guerre d'Algérie, Tome IV, les feux du d'espoir, éditions Fayard, 1968, p443.

5- ديغول شارل، مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962(ترجمة سموحي فوق العادة) مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات بيروت، 1971، الطبعة الأولى، ص.41

6- بوشارب (عبد السلام)، الهقار أمجاد وأبعاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة، الجزائر 1995، ص141.

7- نفسه، ص142.

8- مسعودي(كواتي)، محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة، الملتقى الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، 15-16-17 أفريل 1996، ببوسعادةص 147.

9- ANOM.FM.81F.Boite N° 149. Proposition…op.cit.

10- Kharchi (Djamel), colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962, ditions, Casbah, Alger, 2004,p 511.

11- Idem.

12- Ibid, p 513.

13- Hartmut (El senhans), la guerre d'Algérie 1954-1962 la transition d'une France a une autre le passage de IV a V république, éditions, public sud, 1999. p810.

14- المجاهد، عدد 102، 14 أوت س1961

15- Blin (Louis), l'Algérie du Sahara au sahel histoire et perspectives méditerrané, éditions, l'harmattan, paris, 1990, p 109.

16- بوشارب (عبد السلام)، المرجع السابق، ص143

17- نفسه، ص143

* هذه الفكرة وجدت قبولا عند بعض الأعيان منهم قاضي تومبكتو، لكن أغلبية التوارق كانوا ضد هذه الفكرة.

18- المجاهد، عدد 102، 14 أوت 1961.

19- بشار (قويدر)"إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات ديغول" الملتقى الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المرجع السابق، ص137.

20- ديغول (شارل)، المصدر السابق، ص63.

21- الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المرجع السابق، ص91.

22- نفسه، ص100.

23- الزبيري محمد العربي، "ديغول والصحراء "، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، 15-16-17، 1996، بوسعادة.ص ص 189-209.

24- Lacouture (Jean), le souverain, éditions, seuil, paris, 1986, p 74.

25- ANOM. FM.81F, Boite N°350, le Sahara et le statut futur de l'Algérie.

26- Ibid.

27- الميلي (محمد)، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى، الجزائر، 1984، ص161.

28- De Gaulle (Charles), Mémoires d'espoir, le renouveau 1958-1962, éditions, l'entreprise livre de poche, Plon, Paris, 1970,p 130.

29- Kharchi (Djamel), op.cit, p 521.

30- المجاهد، عدد 102، المصدر نفسه.

31- زغيدي (محمد لحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 56-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص ص 227-228.

32- ANOM. FM.81F, Boite N° 150, Sahara le 05 Juillet 1961.

33- Ibid.

34- Ibid.

35- Ibid.

36- ANOM. FM.81F, Boite N° 352, la politique du gouvernement rencontre de vives critiques au sénat.

37- Ibid.

38- ANOM. FM.81F. Boite N° 350, op.cit.

39- ANOM. FM.81F, Boite N° 352, le mot partage n'a jamais été officiellement prononcé.

40- بن موسى (بن عمر الحاج)، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، نشر جمعيات التراث، 2004، ص 188.

41- المجاهد، عدد 106، 9 نوفمبر 1961.

42- قليل (عمار)، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، قسنطينة، ج1، 1991، ص ص 39-40.

43- الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المرجع السابق، ص 54.

44- المجاهد، عدد 106، المصدر السابق.

45- المصدر نفسه.

46- المصدر نفسه.

47- Pyrefitte (Alain), Faut' il partager l'Algérie, éditions, plan, Paris 1962, p210.

48- Ibid., p 217.

49- المجاهد، عدد 100، 17 جويلية 1961.

50- Lacouture (Jeanne), Algérie la guerre est finie, éditions Complexe, Bruxelles, 1985, P105